العربيـــــة لحمايـــــة الطبيعـــــة
Arab Group for the Protection of Nature

التوصيات

بناءً على نتائج هذه الدراسة، يقدم هذا القسم توصيات رئيسية يمكن أن تنفّذها مختلف الفئات الفاعلة لتعزيز السيادة الغذائية وتحسين إدارة المياه في الأردن.

1. التوصيات الشاملة

الإدارة التشاركية والملكية الوطنية

- **إجراء إعادة تقييم وإصلاح شاملين وشفافين وتشاركيين** للعمليات التي تحدد ما يشكل *"المصلحة العامة"* ، والتي يتم الاستناد إليها كإطار قانوني للموافقة على المشاريع والخطط، مع ضمان أن تكون السيادة الغذائية محورًا رئيسيًا في الأهداف الاستراتيجية للبلاد والخطط الإنمائية.
- **تعزيز آليات الشفافية والمساءلة** في جميع مجالات الإدارة الزراعية، بما في ذلك الكشف العلني عن قرارات التمويل والمعايير المُعتمدة للمشاريع والأسس المنطقية للسياسات.
- **إنشاء منصة مؤسسية متعددة الأطراف للحوار تجمع واضعي السياسات ومنظمات المجتمع المدني ومنتجي الأغذية والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة** للتداول بشأن السياسات والبرامج الزراعية والغذائية.
- **إدخال آلية فحص شاملة على المستوى الوطني والمجتمعي للاستراتيجيات والمشاريع الخارجية والممولة من المانحين** لضمان توافقها مع الأولويات المحلية.

معالجة تحرير السوق الحر للأراضي والنظم الغذائية في الأردن

- **إعادة تقييم نقدي وشامل لآثار تحرير القطاع الزراعي في الأردن** ومحدداته، بما يوجّه إصلاحات السياسات نحو إعادة إرساء حماية حكومية مباشرة وشاملة، بما في ذلك دعم مستلزمات الإنتاج وضبط الأسعار، لتعزيز صمود النظم الغذائية المحلية في مواجهة تقلبات الأسواق العالمية، والمنافسة غير المتكافئة، والاستثمارات الاستغلالية.
- **فرض ضمانات ضد تسليع الأراضي والأسس المادية للإنتاج ومنع المضاربات عليها**، والتي تسعى إلى تفكيك الملكية الجماعية ومنع إدارة الموارد الزراعية.

التنظيم الجماعي والنقابات

- **تفعيل الأطر القانونية والدستورية المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات**، بما في ذلك تشكيل التعاونيات والنقابات وغيرها من التجمعات الخاصة بمنتجي المواد الغذائية لضمان مشاركتهم المباشرة في صنع القرار.

- **تعزيز دور هذه الهيئات الجماعية** في تنسيق عملية شراء المدخلات والتفاوض على أسعار عادلة وتحسين الوصول إلى الأسواق.

خارطة طريق النظم الغذائية الوطنية من أجل تحقيق السيادة الغذائية

- **إجراء ونشر تقييمات دورية للسوق المحلية** وما يرتبط بها من الطلب الغذائي المحلي والاحتياجات الغذائية، وتعميم نتائجها على المنتجين الغذائيين.
- **وضع ونشر خارطة طريق وطنية شاملة للزراعة**، تضمن أن تكون خرائط المحاصيل قابلة للتكيف مع الظروف المناخية والمائية والتربة والسوق.
  - العمل على توسيع زراعة المحاصيل الأساسية وتنويعها (مثل القمح والشعير أو المحاصيل الأساسية البديلة في المناطق التي لم تعد صالحة لزراعة القمح).
  - التنسيق لدى تخطيط المحاصيل الموسمية لمنع زيادة العرض ومواءمة الإنتاج مع الطلب المحلي على الغذاء.
  - تعزيز نظم الزراعة المتنوعة لدعم القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المختلفة، وتقليل التعرض للآفات والأمراض.
- **العمل على التوسع الشامل والأفقي لقطاع الصناعات الغذائية** لتلبية احتياجات المنتجين والمستهلكين المحليين.
- **دعم المشاريع** والمبادرات **الزراعية المحلية** التي تعمل على استعادة الأراضي وأنظمة إنتاج الغذاء، وتوسيع فرص العمل، ودعم التنمية الاقتصادية المحلية.
- **تشجيع استهلاك الأغذية المنتجة محليًا** وتشجيع التحول الغذائي نحو المنتجات التقليدية المحلية.

إنتاج المعرفة

- **تعزيز البحوث المحلية** في المجالات الحيوية التي لم يتم دراستها بشكل كافٍ في النظام الغذائي الأردني، من الإنتاج إلى الاستهلاك، لتحديد التحديات الهيكلية والإمكانات الزراعية غير المستغلة وتعزيز اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة. ويشمل ذلك الاعتراف بأهمية الرعي في حماية واستعادة البادية، فضلاً عن ضمان حقوق ملكية الأراضي.
- **إحياء ودعم الممارسات الزراعية التقليدية** والجماعية، مثل تجميع مياه الأمطار، وتجديد التربة، وتقنيات مكافحة الآفات، وإعادة تدوير النفايات الزراعية، لتعزيز أنظمة المعرفة الشعبية والاستدامة.
- **تسهيل تبادل المعرفة بين الأقران** عبر المجتمعات الزراعية والريفية لتعزيز قدرات المجتمع ودعم الإنتاج المتنوع.

- **تحديث وتعزيز شفافية البيانات الزراعية والتعدادات السكانية** لمواءمة السياسات مع الديناميات المتغيرة للمشهد الزراعي في الأردن. وينبغي أن يشمل ذلك المشاركة الفعالة للمزارعين والتعاونيات ومنظمات المجتمع المدني والمحافظات في عمليات جمع البيانات والتحقق منها.

التكامل العربي

- **تعزيز التكامل العربي الإقليمي** القائم على الاندماج والاحتياجات الغذائية المتبادلة وتبادل المعرفة والاستثمار المسؤول، بدلاً من النماذج التنافسية أو الاستخراجية، واعتماد نهج قائم على الحقوق يقاوم تطبيع سرقة الموارد والتوسع الاستعماري.

2. التوصيات وفقًا للمحدّدات

1. التمويل

تصميم القروض وإمكانية الحصول عليها والحماية من المخاطر

- **تعزيز فعالية ونطاق صندوق التكافل للحد من المخاطر الزراعية** عن طريق تعديل شروط الأهلية وشروط الصرف والتغطية للمخاطر البيئية، بما في ذلك الحرائق.
- **تعزيز إمكانية الحصول على فرص التمويل العام** عن طريق تبسيط متطلبات القروض وتمديد فترات السماح وإدخال آليات إقراض مرحلية مرتبطة بالرصد والتقييم.
- **إنشاء برامج تأمين زراعي عام** تحمي المزارعين من مخاطر التخلف عن سداد القروض والمخاطر الجانبية لتصحيح دورات الديون المتأصلة.

توافر المدخلات واستقرار الأسعار

- **تعزيز وصول المزارعين إلى مدخلات زراعية ميسورة التكلفة وعالية الجودة ومنتجة محليًا** (بذور وأسمدة ومبيدات حشرية) من خلال توسيع نطاق الإعفاءات والإعانات الحكومية، إلى جانب أطر الإقراض القائمة على العدالة، لتقليل الاعتماد على التمويل الخاص المرتفع التكلفة.
- **زيادة الرقابة والمساءلة على آليات مراقبة الأسعار** للحد من تعرض المزارعين لارتفاع تكاليف المدخلات.

التنسيق المؤسسي والتمويل القائم على الحقوق

- **تعزيز التنسيق بين المؤسسات والوكالات العامة،** بما في ذلك البنك المركزي، ومؤسسة الإقراض الزراعي، ووزارة الزراعة، والقطاع الخاص لتوسيع ومواءمة القروض الميسرة أو بدون فوائد للمدخلات الزراعية وحفر الآبار وتحلية المياه.

- **مطالبة المانحين والمؤسسات المالية بإعادة تصميم خطط التمويل،** بما في ذلك برامج التمويل الأخضر والبرامج الائتمانية الخاصة بمعالجة انبعاثات الكربون، لضمان أنها قائمة على الحقوق والعدالة، ومتوافقة مع الأولويات الزراعية المحلية، ومتاحة بالكامل لصغار المزارعين دون فرض شروط تعجيزية.
- **إنشاء صناديق قابلة للتكيف على مستوى المحافظات** للاستجابة للتحديات الخاصة بالسياق والإمكانات الزراعية. ويشمل ذلك خلق فرص عمل، ودعم رصد وتقييم وتعديل أولويات التمويل، وتنويع المحاصيل، بما في ذلك المحاصيل الأساسية، التي تضمن عوائد عادلة للمزارعين.

الحكم التشاركي وبناء القدرات

- **تطوير منصة تمويل زراعي وطنية تشاركية** تمكّن التعاونيات والنقابات من التأثير على أولويات وسياسات التمويل، مع توحيد جميع أدوات التمويل الزراعي وصناديق الدعم، بالإضافة إلى توفير معلومات واضحة ومتاحة عن مبالغ التمويل ومعايير الأهلية وإجراءات التقديم.
- **الاستثمار في بناء قدرات المزارعين وجمعياتهم** من خلال برامج تدريبية متخصصة للحد من الاستبعاد الذاتي وتحسين استخدام الأموال. وينبغي أن يركز ذلك على تنسيق المشتريات الجماعية، وإدارة المخاطر المالية المشتركة، وتقديم طلبات القروض، ووضع مقترحات المشاريع.

2. الأراضي

استخدام الأراضي بما يعكس الإمكانيات الزراعية

- **فتح باب المراجعة لخرائط استخدام الأراضي وتصنيفاتها للمناقشة والمراجعة العامة،** على أن يتم إشراك المزارعين والتعاونيات ومنظمات المجتمع المدني والمتخصصين الزراعيين ووزارة الزراعة. ويجب أن تشمل هذه العملية:
  - تقديم الضمانات لمنع التصنيفات الخارجية و/أو التي تعود إلى الحقبة الاستعمارية من تحديد الإمكانات الزراعية.
  - توضيح هيكل الإدارة والإمكانات الزراعية للأراضي العامة المملوكة للدولة وسلطة وادي الأردن.
  - مواءمة الاستراتيجيات الزراعية الوطنية مع تصنيفات استخدام الأراضي المستصلحة التي تعكس التنوع المناخي والزراعي في الأردن.

حماية الأراضي الزراعية واستصلاحها

- **حماية الأراضي الزراعية والبعلية** من خلال تدابير قانونية وسياساتية منسقة بين جميع الهيئات المعنية، ومعالجة الضغوط المشتركة التي تتعرّض إليها، مثل التوسع الحضري وتجزئة الأراضي

والمنافسة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، بدعم من نظام رصد متكامل وشفاف للإبلاغ عن انتهاكات استخدام الأراضي ومعالجتها.

- **دعم إعادة تأهيل وإعادة توزيع** الأراضي غير المزروعة أو المتضررة من الملوحة بشكل عادل من خلال برامج وطنية تعطي الأولوية لاستعادة التربة وزراعة المحاصيل المناسبة للظروف البيئية المحلية (مثل الزيتون والعناب).

<u>حقوق الحيازة والأمن</u>

- **الاعتراف بجميع أشكال حقوق حيازة الأراضي** وإضفاء الطابع الرسمي عليها من خلال حماية منصفة وعادلة، بما في ذلك مراجعة عقود الإيجار مع سلطة وادي الأردن، لا سيما تلك المتعلقة بالأراضي المعاد تأهيلها، وضمان مدة واضحة للعقود.
- **مراجعة وتعديل تشريعات ملكية العقارات** من أجل:
  - حماية الملكية الجماعية من الخصخصة والتفكيك المستهدف.
  - معالجة الانتهاكات الدستورية التي تسمح بمصادرة الأراضي دون تعويض.
  - معالجة التعديلات التشريعية التي تسمح للأجانب بشراء الأراضي، ما يؤدي إلى تضخم أسعار الأراضي ويخدم المصالح الخارجية على حساب السيادة الغذائية الوطنية.
- **فرض الإفصاح العلني عن جميع القرارات والمشاريع** التي تؤثر على الأراضي الزراعية أو تؤدي إلى مصادرتها، بما في ذلك تقديم أدلة واضحة على "المصلحة العامة"، والنظر في البدائل، والتوافق مع الأمن الغذائي وتخطيط استخدام الأراضي، والتواصل بلغة مفهومة للمجتمعات المتأثرة.

<u>التوعية وبناء القدرات</u>

- **معالجة الثغرات المعلوماتية** بشأن حقوق الأراضي، وحفظ الأراضي الزراعية، ونظم الإسكان الريفي من خلال إنشاء برامج وطنية للتوعية والإرشاد تكون في متناول المزارعين والعمال الزراعيين على حد سواء.
- **تعزيز مبادرات الرصد والتخطيط والتوثيق المجتمعية** لمواجهة الثغرات في البيانات.

3. المياه

<u>العدالة والتنسيق في مجال المياه العابرة للحدود</u>

- **وضع اتفاقيات مشتركة مع الدول العربية المجاورة** لتحسين إدارة الموارد المائية العابرة للحدود، وتشجيع تبادل الخبرات، وشراء المياه بأسعار أقل من الدول المجاورة.

- **تأمين حقوق الأردن في المياه من الاحتلال الإسرائيلي** من خلال إعادة النظر في القرارات الإدارية والدبلوماسية التي مكنت من الاستيلاء على حصة الأردن العادلة من موارد المياه السطحية والجوفية، ووضع خطط وطنية لاستعادة واستخدام مياه الباقورة وغمر وحوض نهر الأردن.

<u>الإدارة العادلة والتشاركية</u>

- **اعتماد سياسات إدارة متكاملة للمياه** تحدد بوضوح الأدوار وآليات التنسيق بين الوكالات الحكومية والقطاع الخاص واتحادات مستخدمي المياه والمزارعين لضمان التوزيع العادل للمياه والوصول إليها، فضلًا عن المساءلة المؤسسية.
- **إصلاح الأنظمة المتعلقة بالوصول إلى مصادر المياه الجوفية** عن طريق خفض رسوم حفر الآبار وتسهيل متطلبات الترخيص للمزارعين الصغار، والانتقال من النهج الحالية التي تقوم على سحب أو إلغاء حق المزارعين في الوصول إلى المياه، إلى سياسات وتدابير تدعم المزارعين عبر توفير حلول بديلة.
- **إنشاء و/أو تعزيز منصات الحوكمة الوطنية المشتركة** التي تتيح للمزارعين على اختلاف حجم حيازاتهم التعبير عن آرائهم في تخطيط الري واتخاذ القرارات على المستويات العليا.
- **تفعيل وإصلاح عمليات الإدارة المحلية للمياه الحالية** لضمان الاستجابة لعدم التوازن في القوى بين المزارعين على نطاق واسع وصغير (مثل داخل اتحادات مستخدمي المياه)، وكذلك تفعيل آليات التغذية الراجعة والشكاوى.
- **مراجعة وتعديل المقاييس الحالية لكفاءة استخدام المياه وأسعار المياه المرتبطة بها** لتجنب تثبيط الزراعة الصغيرة وتنويع المحاصيل الأساسية.
- **نشر بيانات واضحة ومتاحة** حول تخصيص المياه وجداول التوزيع ومستويات المخزون لتعزيز قدرة المزارعين على التخطيط والتكيف.

<u>كفاءة استخدام المياه والبنية التحتية والإمدادات غير التقليدية</u>

- **المضي قدمًا في المشاريع الوطنية الاستراتيجية**، مثل مشروع ناقل المياه الوطني، لتأمين مصادر مياه آمنة إضافية لصغار المزارعين وتقليل التنافس بين الاستخدامات الصناعية والحضرية والزراعية للمياه.
- **تعزيز التشريعات الخاصة بإدارة المياه الحضرية** من خلال فرض أنظمة تجميع مياه الأمطار في المباني الجديدة وتنظيم إنشاء البرك والخزانات الأرضية لتعزيز تغذية المياه الجوفية وحماية إمدادات المياه المخصصة للري للمزارعين.
- **إعادة تأهيل شبكات المياه الوطنية** لتقليل فقدان المياه إلى الحد الأدنى وتحسين استخدام الموارد.

- **دعم صغار المزارعين** من خلال إعادة تأهيل أنظمة الري بالتنقيط، وتركيب أنظمة تجميع المياه في المزارع، وتطوير بنية تحتية لتخزين المياه.
- **إجراء أبحاث تشاركية وتطبيقية حول تقنيات توفير المياه وتجميعها** لتقييم النهج التقليدية والحديثة لضمان حلول مستنيرة محليًا، وقابلة للتطبيق اقتصاديًا.
- **توسيع وتحديث البنية التحتية لمعالجة مياه الصرف الصحي،** وضمان وصل المزيد من المنازل بشبكات الصرف الصحي وتحسين جودة المعالجة لتعظيم إعادة الاستخدام في الزراعة.
- **تعزيز الرقابة على جودة المياه في السدود** المستخدمة للري لتقليل التأثير السلبي على أنواع المحاصيل الحساسة.
- **وضع سياسات وطنية للاستثمار في تحلية المياه الجوفية المالحة،** بما في ذلك المشاريع الصغيرة اللامركزية.
- **دعم تكاليف الكهرباء لصالح صغار المزارعين** من خلال تقديم إعانات على فواتير الكهرباء، ودعم استخدام مضخات المياه العاملة بالطاقة الشمسية، بما يخفف أعباء الطاقة، ويحول دون قطع الكهرباء، ويضمن استدامة وموثوقية الري.

4. البذور

<u>تنظيم البذور وإدارتها</u>

- **تعزيز الرقابة الحكومية** على البذور والشتلات المستوردة من خلال فرض اختبارات صارمة، والاحتفاظ بالعيّنات احترازيًا، وتطبيق متطلبات الشفافية، مع الحد من الضغط الأجنبي الذي يضعف السلامة البيولوجية ويحد من القدرة على مراقبة الجودة.
- **توطين سلاسل إنتاج البذور** لتحسين وصول صغار المزارعين إلى بدائل ميسورة التكلفة ومطورة محليًا من خلال دعم الحفاظ على الأصناف المحلية من البذور التراثية والهجينة وتطويرها واختبار فعاليتها وتحسينها، وتنظيم أسعار البذور، وتحفيز إنتاج البذور المحلية للسوق المحلية.
- **إنشاء بنوك بذور تشاركية ولامركزية ومملوكة للمجتمع** في المناطق الريفية يمكن لصغار المزارعين الوصول إليها.

<u>حقوق المزارعين والمساءلة</u>

- **تعزيز الآليات القانونية الجماعية** التي تمكن المزارعين من رفع دعاوى ضد الموردين، ومعالجة الثغرات في الوعي باللجوء القانوني، وتوسيع آليات التعويض القائمة على التأمين بالاعتماد على التجارب الإقليمية الناجحة.

تناوب المحاصيل وصحة التربة ومقاومة تغير المناخ

- **تنفيذ ومأسسة برامج تناوب المحاصيل** على الأراضي المروية والبعلية (الخاصة والحكومية)، بما في ذلك القمح أو الشعير مرة واحدة على الأقل كل أربع سنوات، استرشادًا بالتوجيهات الخاصة بكل محافظة بشأن ملاءمة البذور وصحة التربة.
- **تشجيع زراعة محاصيل مقاومة للجفاف ومقاومة للمناخ** (مثل الكينوا والذرة الرفيعة) لتعزيز التنوع الزراعي.

تعزيز نظم الحبوب المحلية والمحاصيل الأساسية

- **تعزيز إنتاج القمح المحلي** من خلال دعم أسعار عادلة للمنتجين، وتوفير أنواع مناسبة للخبز وأنواع محلية عالية الغلة (مثل أنواع القمح القاسي)، وفرض نسبة دنيا من القمح القاسي في المطاحن، والذي يوفر قيمة غذائية أعلى من القمح العادي المكرر الذي يهيمن حاليًا على الاستهلاك. وينبغي دعم ذلك من خلال ضمان القدرة على المعالجة والطحن لتمكين إنتاج القمح القاسي المحلي.
- **تشجيع استهلاك الحبوب المحلية والمنتجات التقليدية** (مثل الفريكة والجريش والمفتول) لتقليل الاعتماد على الأرز والخبز المستورد.

دعم البحوث والإرشاد

- **توفير خدمات إرشاد زراعي موجهة** تجعل المعرفة الزراعية البيئية في متناول الجميع، وتوجيه المزارعين في اختيار أنواع البذور المناسبة والممارسات الزراعية التي تتناسب مع الظروف البيئية والسوقية المحلية.
- **تعزيز الروابط بين المزارعين والجامعات ومؤسسات البحث** لدعم تطوير واختبار ونشر أنواع المحاصيل المكيفة محلياً.
- **تشجيع البحث العلمي حول المفاضلة بين أنواع القمح القصيرة والطويلة** لتحسين إنتاجية الحبوب ومحصول القش.

5. الأسمدة والمبيدات

التنظيم والجودة والإشراف على السوق

- **مراجعة وتنظيم معايير الاستيراد** ومتطلبات الترخيص للمواد الكيميائية الزراعية، وفرض اختبارات مراقبة الجودة عند نقاط الدخول، والحفاظ على لسجل عام للموردين والمنتجات المعتمدة.
- **مراقبة الأسعار وتنظيمها وتقديم إعانات** للحصول على الأسمدة والمبيدات المنتجة محليًا.

- **تعزيز الرقابة الوطنية من خلال إجراء عمليات تفتيش منتظمة للسوق وأخذ عينات** من بقايا المبيدات، لا سيما في السوق المركزي.
- **إجراء حملات توعية** لتحسين المعرفة بالمنتجات المعتمدة والآمنة لكل من المزارعين وتجار التجزئة والمستهلكين.
- **إصلاح الأطر القانونية والتنظيمية لتشجيع وتنظيم الإنتاج** المحلي للأسمدة والمبيدات العضوية لضمان الجودة والسلامة.

الممارسات الزراعية المستدامة

- **الاستثمار في الإنتاج الوطني للمدخلات الزراعية العضوية وتشجيعه،** بما في ذلك **المبيدات العضوية** (وفقًا لمعايير السلامة والجودة) و**إعادة تدوير النفايات الزراعية العضوية** إلى سماد عضوي وجفت وروث دواجن معالج.
- **تعزيز آليات الاتصال والتنسيق بين المزارعين ووزارة الزراعة لتقديم خدمات إرشادية في الوقت المناسب وبناءً على الاحتياجات،** بما في ذلك الزيارات المنتظمة للمزارع، وحملات الرش المنسقة أثناء تفشي الآفات، وتوفير حلول طبيعية لمكافحة الآفات.
- **توضيح وتنظيم دور الشركات الخاصة** في تشخيص الآفات وتقديم الدعم الزراعي لضمان أن تكون مكملة للخدمات الإرشادية العامة وليس بديلاً عنها.
- **مأسسة المدارس الحقلية للمزارعين كآلية وطنية للتعلم التشاركي والإدارة المتكاملة للآفات،** وتوفير شهادات ميسورة التكلفة لتعزيز قدرات المزارعين في تشخيص الآفات والأمراض، وتطبيق الإدارة المتكاملة للآفات، والامتثال لمعايير الجودة والسلامة.
- **تعزيز الشراكات مع مراكز البحوث الأردنية،** بما في ذلك المركز الوطني للبحوث الزراعية، لإجراء دراسات تطبيقية حول الحد من أمراض النباتات وتنفيذ برامج بناء القدرات المستهدفة.

6. العمالة

الضمانات القائمة على الحقوق

- **تفعيل وإنفاذ ودعم نظام العمال الزراعيين رقم (19) لعام 2021** لتصحيح التناقضات التي تضعف الضمانات القانونية لجميع العمال الزراعيين (الرسميين وغير الرسميين والموسميين)، بما في ذلك النساء والوافدين. ويشمل ذلك تأمين أجور عادلة، ووسائل نقل آمنة وموثوقة، وساعات عمل منظمة، وصحة وسلامة مهنية، ومرافق صحية.

- **مراجعة وتعديل معايير صندوق المعونة الوطنية** لضمان عدم استبعاد أولئك الذين يحصلون على مخصصات الضمان الاجتماعي وما زالوا بحاجة إلى المساعدة الاجتماعية، وبالتالي تشجيع التسجيل في الضمان الاجتماعي.
- **مراجعة وتعديل معايير الضمان الاجتماعي لضمان حصول العمال الزراعيين على جميع المزايا،** حيث تقتصر التأمينات المقدّمة للعمال الزراعيين حاليًا على إجازة الأمومة والإصابات المرتبطة بالعمل. كما يجب دعم هذه التدابير بحملات توعوية حول أهمية التسجيل في الضمان الاجتماعي والمستحقات التي يحصلون عليها.
- **ضمان تقديم الدعم الحكومي وتوفير الحوافز لصغار المزارعين** من أجل تنفيذ أنظمة الصحة والسلامة للعمال الزراعيين الرسميين وغير الرسميين والموسميين.

<u>النقابات والتمثيل الجماعي</u>

- **الالتزام بالضمانات الدستورية التي تحمي تشكيل النقابات الحرة،** وكذلك اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 بشأن حرية تكوين النقابات وحماية حق التنظيم، من خلال إضفاء الطابع الرسمي على نقابات العمال.
- **تعزيز شبكات العمال القائمة وإنشاء منتديات تشاركية** لتعزيز التضامن والتمثيل وتبادل الخبرات في مجال المناصرة بين العمال الزراعيين.
- **تعزيز النقابات المستقلة ومنظمات المجتمع المدني لدعم العمال الزراعيين في الوصول إلى العدالة،** بما في ذلك من خلال تقديم الدعم القانوني ومراقبة حقوق العمال والمناصرة لها، وتدريب العمال الزراعيين على الوصول إلى منصات الشكاوى التابعة لوزارة العمل.

7. الصناعات الغذائية

<u>التوجيه الاستراتيجي ومواءمة السوق</u>

- **إعادة توجيه السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالصناعات الغذائية لإعطاء الأولوية للطلب في السوق المحلية،** وتوجيه اختيار المحاصيل وجداول الزراعة نحو الإنتاج ذي القيمة المضافة. ضمان استجابة هذه الاستراتيجيات للظروف الاجتماعية والاقتصادية المختلفة للمنتجين، وتأمينها لفرص العمل، وضمان أسعار عادلة للمنتجين.

<u>دعم الصناعات على نطاق صغير وبقيادة المجتمع المحلي</u>

- **تخصيص التمويل العام والحوافز الموجهة لإنشاء وتحديث مرافق للصناعات الغذائية الزراعية على نطاق صغير وبقيادة المجتمع المحلي والمرأة في جميع المجتمعات** الزراعية (مثل التجفيف والتخليل

والمعلبات وتقطير زهور الحمضيات والتعبئة والتغليف والمعالجة)، مع ضمان الوصول إلى الأراضي والمياه والطاقة.

- **تطوير بنية تحتية للتخزين والتبريد ميسورة التكلفة وتديرها التعاونيات، بالقرب من مواقع الزراعة،** بما في ذلك وسائل النقل التي يمكن التحكم في درجة حرارتها لتقليل الخسائر بعد الحصاد ودعم المنتجين في توقيت دخولهم السوق.
- **توجيه الدعم الحكومي لتفعيل جمعيات** المنتجين الصغار والتعاونيات والنقابات وتسهيل اتفاقيات الشراء العادلة والشراكات بينهم وبين مرافق الصناعات الغذائية لتحسين وصولهم إلى الأسواق ذات القيمة المضافة وتعزيز سلاسل الإنتاج الأفقية.
- **تعزيز الفحص والإشراف المجتمعي والمحلي** على المشاريع الأجنبية والحكومية في قطاع الصناعات الغذائية لضمان استجابتها بدقة للاحتياجات والتحديات المحلية.

8. الوصول إلى الأسواق والتجارة

<u>حماية النظم الغذائية المحلية</u>

- **حماية المنتجات الزراعية المحلية والمزارعين** من الآثار السلبية لتحرير التجارة من خلال وضع أنظمة للاستيراد لمنع المنافسة الأجنبية وتشبع السوق اللذين يقوضان إنتاج المحاصيل المحلية، لا سيما خلال فترات الذروة الزراعية، وتنفيذ تدابير مكافحة إغراق الأسواق، وتوفير حوافز تفضيلية للإنتاج المحلي في مقابل الواردات.
- **تبني سياسات الشراء التي تلزم المؤسسات العامة والخاصة، وكذلك مقدمي المساعدات الغذائية، بإعطاء الأولوية لتوريد الغذاء من المنتجين المحليين أو تحديد الحد الأدنى لذلك.**

<u>إصلاح السوق المركزي ومسارات السوق البديلة</u>

- **إطلاق عملية شاملة ومملوكة وطنيًا لإصلاح السوق المركزي،** بما في ذلك معالجة الاختناقات، وانعدام الثقة بين الجهات الفاعلة من المزرعة إلى السوق، والإقراض الاستغلالي، وتعزيز الشفافية، والحوكمة التشاركية عبر هيئات المزارعين والمنتجين، وآليات التسعير العادلة (على سبيل المثال، على أساس الوزن بدلًا من التعبئة والتغليف)، وتتبع سلسلة التوريد.
- **تنفيذ مبادرات للنقل تقودها التعاونيات** لدعم وصول المزارعين إلى السوق المركزي من خلال آليات تقاسم التكاليف التي تخفف من تكاليف النقل الباهظة.
- **تطوير مسارات سوقية بديلة،** مثل منصات التجارة الإلكترونية، والمنافذ التي يديرها المزارعون، وقنوات البيع المباشر للمستهلكين، لتعزيز الروابط بين المنتجين ودعم التوزيع الذي تقوده التعاونيات.

- **إعادة إنشاء مجلس وطني لتسويق المنتجات الزراعية** يقدم التوجيه للمزارعين ويسهل وصول منتجاتهم إلى المنافذ في الأسواق المحلية والإقليمية.

تعزيز وترويج الزراعة المحلية والأنماط الغذائية التقليدية

- **إطلاق حملات توعوية عامة للمستهلكين (من خلال وسائل الإعلام والقنوات التعليمية) تسلط الضوء على قيمة المنتجات المحلية والأنظمة الغذائية التقليدية** لدفع الطلب الاستهلاكي ودعم الزراعة المحلية.
- **بناء الثقة في المنتجات المحلية ذات القيمة المضافة،** مثل العسل، من خلال ضمان وجود آليات وطنية حديثة لتتبع الجودة والتحكم فيها (بما في ذلك المواصفات والمعايير وأجهزة الاختبار) تكون منسقة مع جمعيات المنتجين ومتاحة لها، مع تعزيز عمليات الفحص لمنع التسويق المضلل للمنتجات المستوردة على أنها محلية.
- **تشجيع مشاركة الشباب في القطاع الزراعي** من خلال مواءمة المناهج الأكاديمية مع احتياجات سوق العمل، وتقديم الحوافز المؤسسية، وتعزيز سُبل الانتقال من التعليم إلى التوظيف، وزيادة الوعي بالقيمة الاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية للعمل في الزراعة.